

## أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

\* غذوان علي علي      \*\* أحمد حسن العلي      \*\*\* سالم كاسر ناصر

( الإيداع : 3 حزيران 2019, القبول : 14 تموز 2019 )

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث شملت الدراسة كامل مجتمع البحث المكون من 11 مصرفاً تجارياً خاصاً خلال الفترة (2012:Q1 - 2018:Q3). ولتحقيق هدف البحث تم تصميم نموذج رياضي مكون من عائد محفظة القروض كمتغير تابع، والوزن النسبي لكل من (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) كمتغيرات مستقلة، وحجم المصرف كمتغير ضابط. أظهرت نتائج البحث بالاستناد إلى تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، إلى عدم وجود أثر معنوي لهيكل الودائع (للودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) في عائد محفظة القروض، وهذا يدل على عدم قدرة المصارف على توظيف وودائعها بصورة جيدة وخسارتها لجزء كبير من الأرباح خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي سلبي لحجم المصرف في عائد محفظة القروض، مما يشير إلى وجود سيولة فائضة لدى المصارف وحرمانها من تحقيق عوائد كبيرة نتيجة عدم توظيف هذه السيولة.

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية، حجم المصرف، العائد على محفظة القروض المصرفية.

## The Impact of the Banking Deposits Structure on the Return of Loan Portfolio An Empirical study on Private Commercial Banks Listed on the Damascus Securities Exchange

Dr: Ghazwan Ali Ali

Dr: Ahmad Hassan al-Ali

Salem Nasser

( Received : 3 June 2019 , Accepted : 14 July 2019)

### Abstract

The purpose of this study is to determine the impact of the banking deposits structure on the return of the loan portfolio of private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange, where the study included the entire research community, consisting of 11 private commercial banks during the period (2012: Q1 – 2018: Q3).

To achieve the objective of the research, a mathematical model was designed which includes: the return of the loan portfolio as a dependent variable and the deposits structure (current deposits, saving deposits, timing deposits) were defined as independent variables and bank size as a controlled variable.

The results of the research, based on the analysis of the cross-sectional data matrix (Panel –data) for private commercial banks using the statistical analysis program (Eviews 10), showed no significant effect of the relative weight (for current deposits, saving deposits and timing deposits), Which indicates that the banks weren't able to invest their deposits well and lost a large part of the profits during the period of study. The study also showed a negative significant effect on the bank size on the loan portfolio return, which indicates that there is a liquidity surplus in these banks, and as a result of not employing this liquidity it had lost huge profits..

**Key words:** Bank Deposits, Bank Size, Return On Bank Loan Portfolio.

## 1- المقدمة:

يعد القطاع المصرفي السوري من أهم الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، ويتمثل الدور الرئيس لهذا القطاع في توفير القنوات والأدوات المصرفية لتعبئة المدخرات، وتمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من التطورات والإنجازات التي تحققت في هذا القطاع، إلا أن الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية وما نجم عنها من تخريب وتدمير كبيرين لمختلف القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية على سورية، كل ذلك أدى إلى ظهور تحديات عدة أمام المصارف التجارية الخاصة في سورية وأسهمت في خلق صعوبات كبيرة في ممارسات هذه المصارف لأنشطتها؛ كإخفاض عمليات الإقراض ضمن محافظها المصرفية، وارتفاع نسبة القروض غير المنتجة (القروض المتعثرة) وتكبدها لخسائر كبيرة، وعلى صعيد آخر فإن تحرير العديد من المناطق السورية من المجموعات الإرهابية والتحصير لإطلاق مرحلة إعادة الإعمار، يرتب على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بأن تقوم بتدعيم مراكزها المالية وتعزيز ملاءتها المالية بحيث تكون جاهزة وقادرة على تقديم التمويل المناسب وبصورة تنافسية مع المصارف الأخرى.

ويبقى تعزيز الأداء المصرفي وتطوره وتحقيق العوائد المرجوة بالنسبة للمصارف التجارية الخاصة في سورية مرهوناً بالبحث عن مصادر تمويل تتصف بدرجة مقبولة من الاستقرار، وعدم الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة، ويبدو ذلك ممكناً من خلال قيام المصارف بجذب واستقطاب الودائع لأطول فترة ممكنة، بما يمكنها من توظيف هذه الودائع في استثمارات وقروض مدرة للدخل دون التعرض لمخاطر عمليات السحب المفاجئة على هذه الودائع، حيث تختلف مرونة عمليات السحب على الودائع تبعاً لأجلها المصرفية، فمرونة عمليات السحب المفاجئة على الودائع تحت الطلب تكون أعلى مما هي عليه بالنسبة للودائع الأجلة وودائع التوفير، ويتطلب ذلك من المصارف الاحتفاظ بنسب سيولة مقبولة لمواجهة عمليات السحب المفاجئة وغير المتوقعة.

## 2- مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية التقليدية باستقطاب أنواع عدة من ودائع العملاء وفقاً لأجل مختلفه مقابل فوائد محددة، وتعتمد إلى استثمارها أو توظيفها بصورة قروض متنوعة لقاء فوائد وعمولات محددة أيضاً، وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

- ما أثر الوزن النسبي للودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ما أثر الوزن النسبي لودائع التوفير من إجمالي الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ما أثر الوزن النسبي للودائع الأجلة من إجمالي الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## 3- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الفائدة العلمية والعملية التي يمكن أن يقدمها: فمن الناحية العلمية: تبدو أهمية البحث في أن النظرية المالية وتحديداً في جانبها الكمي لم تكتمل بعد على الرغم من أهمية الأبحاث المنجزة في هذا المجال، إلا أن تباين نتائج هذه الأبحاث في أحيان كثيرة يخلق حاجة للاستمرار في البحث، وهذا من شأنه أن يذيب التناقضات العالقة من جهة، ويسلط الضوء على النقاط والجوانب الغامضة بالنسبة للمهتمين بهذه النظرية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى تحديد حجم الفائدة العلمية التي يمكن أن يقدمها هذا البحث في موضوع أثر

هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض، ومما يجعل هذا البحث مرشحاً ليكون مرجعاً إضافياً للدراسات العربية التي تناولت الموضوع نفسه، ومنطلقاً لأبحاث مستقبلية تتعلق بموضوع البحث أو أحد جوانبه. أما من الناحية العملية: يمكن أن تتمثل أهمية هذا البحث في اتباع أسلوب علمي مناسب لتحديد هيكل الودائع المصرفية وأثر اختلاف هذه الودائع ودرجة استقرارها في عائد محفظة القروض المصرفية، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات وتقديمها لإدارات المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والجهات ذات العلاقة.

#### 4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- قياس أثر درجة استقرار أرصدة الودائع المصرفية (الجارية، والتوفير، والآجلة) في معدل عائد محفظة القروض.
- تحديد أهم الودائع المصرفية التي تسهم في تحقيق العائد الأفضل للمحفظة، وبما يُمكن المصارف من إدارة السيولة والربحية بصورة جيدة ومواجهة سحبيات المودعين المفاجئة.
- وضع استراتيجيات مناسبة لجذب الودائع المصرفية وتوظيفها في قروض مختلفة تتسجم مع أجل هذه الودائع، وتحقيق العوائد المرجوة من محفظة القروض.

#### 5- فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: يؤثر الوزن النسبي للودائع الجارية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الفرضية الثانية: يؤثر الوزن النسبي لودائع التوفير في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الفرضية الثالثة: يؤثر الوزن النسبي للودائع الآجلة في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

#### 6- الدراسات السابقة:

##### 1-6- الدراسات باللغة العربية

❖ دراسة كريم المعاينة، وسام عبد الحميد (2018) بعنوان: أثر درجة استقرار وودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر درجة استقرار وودائع العملاء المصرفية (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة، حجم المصرف) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity: ROE) خلال الفترة الممتدة من (2007-2016)، وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للودائع الأكثر استقراراً في أرصدها وهي الودائع الآجلة، وودائع التوفير على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وبدل ذلك على قدرة البنوك على توجيه الودائع المستقرة نحو الاستثمارات المدرة للدخل دون الحاجة للاحتفاظ بسيولة مرتفعة، في حين أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للودائع غير المستقرة في أرصدة حساباتها وهي الودائع الجارية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث لا تستطيع البنوك التجارية

توجيه الودائع غير المستقرة إلى استثمارات مدرة للدخل، بالإضافة إلى أن البنوك التجارية تحتفظ بسيولة عالية مقابل عمليات السحب المفاجئة والمتكررة على هذا النوع من الودائع، إضافة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

❖ دراسة اللامي، علي حسين نوري (2016) بعنوان: أثر الودائع في صافي دخل المصارف: بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الودائع (الجارية، والتوفير، والثابتة) وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2010-2013)، واعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد لبيان أي نوع من الودائع يعد أكثر تأثيراً في صافي دخل المصرف، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: هناك علاقة طردية موجبة بين حسابات التوفير والودائع الآجلة وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، في حين لم تظهر علاقة بين حسابات الودائع الجارية وصافي دخل المصرف، وبينت الدراسة أن الودائع الآجلة هي الأكثر تأثيراً في صافي دخل المصرف بالمقارنة مع الودائع الأخرى، حيث بلغت قيمة معامل التحديد لها (0.60)، تليها حسابات التوفير؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.46)، وهي تفسر التغير الحاصل في صافي دخل المصرف، أما معامل بيتا لودائع التوفير والودائع الآجلة فقد بلغ (0.01، 0.19) على الترتيب، في حين كانت معاملات الارتباط لودائع التوفير والودائع الآجلة والتي تقيس قوة علاقتها بصافي الدخل (0.68، 0.77) على التوالي وهي معاملات مرتفعة إحصائياً.

❖ دراسة المدهون، خالد محمد (2013) بعنوان: نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية. هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، وقد تم ذلك من خلال دراسة العوامل الداخلية المؤثرة على جذب الودائع في البنوك التجارية، واختبار النماذج التقديرية للتنبؤ بحجم الودائع بأنواعها المختلفة (الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، والودائع الآجلة)، واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل حيث شملت الدراسة جميع المصارف التجارية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2010)، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها وجود علاقة انحدار موجبة بين الودائع الإجمالية ومجموعة من المتغيرات (قيمة الأصول، قيمة الاستثمارات، قيمة الاحتياطيات).

❖ دراسة الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008) بعنوان: تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2000-2008) والإحاطة بالجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة بطبيعة عمل هذه المصارف، وقد شملت عينة الدراسة ثمانية مصارف عراقية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية (تحليل التباين، تحليل الانحدار المتدرج وغيرها) وعلى مجموعة من المؤشرات (السيولة النقدية، عمر المصرف، حجم المصرف، عدد الفروع، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع ومعدل كفاية رأس المال)، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: يؤثر كل من حجم المصرف، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع، عمر المصرف، السيولة النقدية، معدل كفاية رأس المال في عائد محفظة القروض، كما خلصت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعدد الفروع في عائد محفظة القروض.

## 6-2- الدراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة Kumari. P و Gumasekara. H (2018) بعنوان: العوامل المؤثرة في جذب وتعبئة الودائع في سيريلانكا.

هدفت هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى استكشاف العوامل الأكثر تأثيراً في جذب وتعبئة الودائع في المصارف التجارية في سيريلانكا، وقد اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من حسابات 120 عميل ممن لديهم حسابات وودائع ضمن ثلاث مناطق مختلفة في سيريلانكا، وذلك من خلال استبيانات معدة خصيصاً لهذه الغاية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين جذب وتعبئة الودائع كمتغير تابع ومجموعة من العوامل المستقلة (سعر الفائدة على الودائع، الأمان المصرفي، عدد الفروع، الخدمات المصرفية، التكنولوجيا، الوعي)، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين حجم الودائع والمتغيرات الديموغرافية مثل (الجنس، المهنة، مستوى التعليم) التي تؤثر بصورة كبيرة على جذب وتعبئة الودائع.

❖ دراسة Omar و Ilamoya (2018) بعنوان: آثار تكاليف الإيداعات المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية في مقاطعة مومباسا- كينيا.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة آثار تكلفة الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية في مقاطعة مومباسا في كينيا، من خلال الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 40 مصرفاً تجارياً، وتم جمع البيانات من خلال توزيع استبيانات على مدراء العمليات ومدراء العلاقات العامة ومدراء الفروع في المصارف الأربعة عينات البحث، واستخدمت الدراسة برنامج مجموعة الحزم الإحصائية (SPSS 22) في تحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى نتيجة متوقعة وهي أن الفائدة العالية على الودائع تسهم في جذب الودائع، وأن الفوائد المدفوعة على الودائع تقلل من ربح المصارف التجارية، وبالتالي يؤثر ذلك على الأداء المالي للمصارف التجارية.

❖ دراسة Velnampy, T & Pratheepkanth.P (2012) بعنوان: هيكل المحفظة والأداء: دراسة على المؤسسات المالية في سيريلانكا.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل المحفظة على الأداء، وذلك من خلال دراسة أثر مجموعة من العوامل المستقلة التي تمثل هيكل المحفظة (الدخل من الودائع، الدخل من الرهن، الدخل من القروض) على الأداء المتمثل بـ (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية). واستندت الدراسة إلى عينة مكونة من عشر مصارف من المصارف المدرجة في بورصة كولومبو خلال الفترة (2006-2010)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين (الدخل من الودائع، الدخل من الرهن، الدخل من القروض) وأداء المصارف، وأوصت الدراسة بأن تقوم المصارف باستقطاب وودائع جديدة تتصف بالاستقرار، بما يسهم في ترتيب هيكل المحفظة بصورة فعالة واستخدام هذه المصادر في استثمارات وقروض طويلة الأجل وتحقيق المزيد من الأرباح.

بناءً على ما تقدم من الدراسات السابقة يمكن القول أن هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة في الناحيتين الآتيتين:

- الناحية الأولى: اعتمدت بعض الدراسات السابقة على دراسة درجة استقرار الودائع في أداء المصارف بصورة عامة، كما عمدت بعض الدراسات إلى دراسة أثر الودائع بصورة إجمالية في عائد محفظة القروض دون الإشارة إلى أثر كل نوع من أنواع هذه الودائع في عائد المحفظة، في حين عمدت أغلب الدراسات السابقة إلى التركيز على طرق جذب وتعبئة الودائع وأثرها في أداء المصارف، ويقوم هذا البحث على دراسة أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض. بحيث تتمكن المصارف من تحديد الودائع الأكثر استقراراً والعمل على وضع سياسات مناسبة لجذبها وتوظيفها بصورة قروض مختلفة، بما يضمن تحقيق عوائد مناسبة للمحفظة.
- الناحية الثانية: يختلف هذا البحث أيضاً عن الأبحاث السابقة بميدان تطبيقه، حيث سيتم تطبيقه على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## 7- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة بعد اختبار الفرضيات، وذلك من خلال الاطلاع على الأبحاث والمراجع المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث، والاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وسيتم استخدام تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة.

8- مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها 11 مصرفاً، ونظراً لتوافر البيانات المصرفية المطلوبة بصورة ربعية التي تحقق هدف البحث فقد تم دراسة جميع هذه المصارف للفترة الممتدة (2012:Q1 - 2018:Q3)، وبالتالي فقد امتدت عينة البحث لتمثل مجتمع البحث تمثيلاً كاملاً خلال الفترة المدروسة. أما سبب اختيار المصارف التجارية الخاصة كمجتمع للبحث فيعود ذلك للأسباب الآتية:

- الظروف الحالية التي تشهدها سورية إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية المفروضة على سورية في المرحلة الراهنة، وما أملتته هذه الظروف والعقوبات على القطاع المالي والمصرفي، من خلال توقف بعض فروع المصارف التجارية الخاصة في أغلب المناطق السورية التي طالتها أعمال التخريب والسرقة، حيث تتوزع هذه المصارف على أغلب المناطق السورية وتقدم خدماتها إلى شريحة واسعة من العملاء.
- عدم دراسة هذه المصارف سابقاً من خلال بحث علمي مشابه، على الرغم من دورها الكبير في استقطاب الودائع المصرفية وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف الأنشطة الاقتصادية.
- المصارف التجارية الخاصة هي إحدى أشكال المؤسسات المالية التي تقبل الودائع المصرفية وتقوم بمنح القروض والتسهيلات المصرفية لشريحة واسعة من العملاء، الأمر الذي يملئ ضرورة التعرف على هيكل الودائع المصرفية واستقرارها لدى هذه المصارف، ونسبة مساهمة كل من هذه الودائع في عائد محفظة القروض المصرفية خلال الفترة المدروسة.

## 9- حدود البحث:

- الحدود الزمانية: اقتصر البحث على الفترة ما بين 2012:Q1 إلى 2018:Q3، وهي فترة غاية في الأهمية نظراً لطبيعة الحرب والأوضاع التي تمر بها سورية في الفترة الحالية، ولم يتم إدخال الربع الأخير من عام 2018 لأن أغلب المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تقم بعد بنشر تقاريرها المالية.
- الحدود المكانية: اقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## 10- النموذج الإحصائي ومتغيرات البحث:

يستند البحث على نموذج إحصائي يبين أثر هيكل الودائع المصرفية من خلال الوزن النسبي لكل من الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع للأجل في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم صياغة النموذج وفق الآتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: (y) : المتغير التابع، (i) : عدد المصارف عينة البحث، (t) : عدد سنوات الدراسة، (α) قيمة المعامل الثابت، (β) الميل الحدي أو قيمة معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة في البحث، (X) تشير إلى المتغيرات المستقلة والضابطة في البحث، (ε) تشير إلى الخطأ العشوائي.

وصنفت متغيرات الدراسة إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى (المتغير التابع): وهو يعبر عن عائد محفظة القروض المصرفية (YP)، ويشير عائد المحفظة إلى مدى قدرة المصارف في توليد الأرباح من خلال تقديم القروض المصرفية، ويعبر عنه بالصيغة الآتية (الخالدي، 2008، 11):

معدل عائد محفظة القروض = الفوائد والعمولات من القروض / إجمالي القروض.

- المجموعة الثانية (المتغيرات المستقلة): وهي تعبر عن المتغيرات الآتية:

▪ الوزن النسبي للودائع الجارية (CD): ويعبر عنها بنسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.

▪ الوزن النسبي لودائع التوفير (SD): ويعبر عنها بنسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع.

▪ الوزن النسبي للودائع الآجلة (TD): ويعبر عنها بنسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع.

- المجموعة الثالثة (المتغيرات الضابطة): وتضم حجم المصرف (Bank Size) بهدف التقليل من نسبة الخطأ

العشوائي في النموذج، ويتم قياس حجم المصرف من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

(Schildbach, 2017, 2).

## 11- الجانب النظري للبحث:

### 11-1- الودائع المصرفية:

(1) مفهوم الودائع المصرفية: تمثل الودائع شريان الحياة بالنسبة للمصارف، كما تعد المصدر الأساس لأموال المصرف وأكثرها خصوبة وأقلها تكلفة، وتعرف الوديعة لغةً بأنها: إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة معينة على أن يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب، والوديعة؛ ما استودع، وأودع الشيء: صانه، وأودعه مالا: دفعه إليه ليكون وديعة (سمحان، 2000، 14)، أما الوديعة اصطلاحاً: فهي الشيء الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ (الحسيني، 2010، 19).

وفي المجال المصرفي تعرف الوديعة بأنها: "عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقد وبوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حين حلول آجاله، كما يلتزم المصرف بدفع فوائد أو أرباح للمودع وحسب شروط العقد المتفق بينهم" (الشمري، 2014، 432).

(2) أنواع الودائع المصرفية: تصنف الودائع المصرفية إلى أنواع عدة يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:

#### أ) الودائع الجارية Current Deposits:

ويطلق على هذا النوع من الودائع مسميات مختلفة كالودائع تحت الطلب Demand Deposits، حسابات الشيكات Checking Accounts وحسابات عند الاطلاع Sight Account (عبد الحميد، 2002، 65).

ويشير هذا النوع من الودائع إلى اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف، بحيث يكون له الحق في سحبه في أي وقت ودون إخطار مسبق منه، ويمكن سحب الودائع تحت الطلب بدون إشعار مسبق وبمجرد تقديم الطلب إلى المصرف (اللامي، 2016، 366).

ويلجأ المودعين إلى هذا النوع من الودائع إلى استخدامها كأداة لتسوية معاملاتهم التجارية، بحيث يمكنهم السحب منها نقداً أو بموجب شيكات أو التحويل بين الحسابات المصرفية (المصري، 2017، 59).

وتعد الودائع تحت الطلب من أهم الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف، حيث تشكل مصدراً أساسياً لسبولة المصارف، وأن وزنها النسبي بالنسبة لإجمالي الودائع يحدد قدرة المصارف في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان، كما تشكل هذه



الودائع التزاماً فورياً بالدفع على المصارف، الأمر الذي يتطلب من المصارف الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة حالات السحب المفاجئة (سعيد، 2006، 309).

### ب) الودائع للأجل Time Deposits:

وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد انقضاء أجل معين متفق عليه بين المصرف وصاحب الوديعة، ويعد هذا النوع من الودائع من أكثر مصادر التمويل الخارجية استقراراً للمصرف، مما يعطي المصرف مرونة أكبر في إقراضها أو استثمارها وتحصيل عوائد مجزية بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب، كما تعتمد المصارف إلى دفع معدل أعلى من الفوائد على هذا النوع من الودائع بهدف جذب وتشجيع أكبر قدر ممكن من الإيداعات (المعاينة، 2018، 11). وتجدر الإشارة أنه يمكن للمودع أن يسحب هذا النوع من الودائع قبل انقضاء المدة المحددة، ولكنه يمكن أن يخسر جزء أو كامل الفوائد المستحقة على هذه الودائع، كما يجب على المودع أن يقوم بإخطار المصرف بفترة سابقة لعملية السحب.

### ج) ودائع التوفير Saving Deposits:

تمثل ودائع التوفير اتفاقاً يقضي بإيداع الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة معينة، ويحق للزبون السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها (اللامي، 2016، 366).

### 3) أهمية الودائع المصرفية:

تعد الودائع المصرفية من أهم المصادر المالية الخارجية بالنسبة للمصارف التجارية، وهي ضرورية لعمليات الاستثمار والإقراض المختلفة التي تمثل المصدر الرئيس لأرباح المصارف التجارية، وتتجلى أهمية الودائع المصرفية في النقاط الآتية:

- تعتبر الودائع من مصادر التمويل الرخيصة بالمقارنة مع رأس المال والاحتياطات، حيث يعتمد عليها المصرف في تدعيم طاقته الاستثمارية.
- تعد الودائع وسيلة مناسبة للحد من الضغوط التضخمية، حيث تمثل الودائع حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك والتخفيف من الضغوط التضخمية.
- تعتبر الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية، حيث يمكن سحبها من قبل المودع في أي وقت، كما يمكن للمودع أن يستخدم بعضها في إتمام معاملاته أو التزاماته المالية (Ross, 1999, p36).
- توفر الودائع عائداً مجزياً للمودع بما يتناسب مع أجل الوديعة، إضافةً إلى توفر عنصر الأمان لهذه الأموال في حال تم إيداعها في المصارف ذات السمعة الجيدة.

### 11-2- حجم المصرف:

يسهم تحسن أداء المصارف في زيادة دورها في الاقتصاد، وإن أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة أداء المصرف هو حجم المصرف، حيث أن حجم المصرف الكبير يزيد من قدرته على تسخير قوى السوق وبلورة أنشطة اقتصادية عدة، والاستفادة من وفورات الحجم في الاقتصاد، إضافةً إلى فرض قراراتها الاستثمارية في السوق بقوة كبيرة مقارنةً مع المصارف ذات الحجم الصغير (Mwangi, 2018, 373).

كما يسهم حجم المصرف في تحديد ربحية المصرف، حيث أن المصرف ذو الحجم الكبير له تأثير على مختلف أنشطة المصرف بما في ذلك: الفرض الاستثمارية، استقطاب الودائع، تنويع محفظة القروض، السمعة والوصول إلى الأسواق

المالية بسهولة أكبر بالمقارنة مع المصارف الصغيرة، كما أن المصارف الكبيرة لديها القدرة على تنفيذ عدد كبير من الأنشطة المختلفة دفعة واحدة (Rahman, 2015, 140).

### 11-3- محفظة القروض المصرفية:

#### أ) مفهوم وأهمية محفظة القروض المصرفية:

تعتبر محفظة القروض المصرفية من أهم الأنشطة الاستثمارية جاذبةً للقطاع المصرفي، ومصدراً مهماً لتوليد الأرباح، كما تعد مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف في توظيف أصوله، إضافةً إلى دور القروض في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

وتعرف القروض المصرفية بأنها: عبارة عن مبالغ نقدية تضعها المصارف تحت تصرف زبائنها المتعاملين معها وغيرهم لتمويل احتياجاتهم التجارية والاجتماعية ولمدة معينة يتم الاتفاق عليها، على أن يتعهد المقترض بسداد المبلغ وفوائده دفعة واحدة أو على دفعات أو بناءً على الاتفاق المبرم بين الطرفين (حسين، 2017، 44).

وتعرف محفظة القروض بأنها: تشكيلة محددة من قروض عدة مختلفة النوع، وتاريخ استحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار (رزق، 2006، 152).

وتكمن أهمية محفظة القروض المصرفية في تنوع القروض (Diversification) بهدف تقليل المخاطر، وتلبية احتياجات السيولة من خلال اختيار توليفة من القروض حسب الأجل ومواجهة الطلبات الطارئة لسحوبات المودعين (Csongor, 2005, 21).

#### ب) العائد على محفظة القروض المصرفية:

يعد تقييم محفظة القروض المصرفية من خلال العائد المتحقق من استثمارات المحفظة أحد أهم المنافع الرئيسية للتعرف على مدى جدوى توظيف الموارد المالية، ويتضمن تقييم الأداء كل الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة لتحديد المخاطر ومواطن الخلل والتحكم بها، والتركيز على القضايا الائتمانية الحساسة (زيادة القروض غير المنتجة) وتجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس (Jerop, 2017, 441).

كما تكمن أهمية عائد محفظة القروض في توفير المعلومات الضرورية التي تسهم في صياغة سياسات وقرارات إدارة المحفظة بصورة دورية وسليمة (Guill, 2007, 13).

### 12- الجانب العملي للبحث:

شمل البحث وفق ما تمت الإشارة إليه سابقاً المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية جميعها والبالغ عددها (11) مصرفاً، حيث تم جمع البيانات المالية والضرورية لأغراض التحليل من قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل خلال الفترة (2012:Q1 - 2018:Q3)، وبغرض اختبار الفرضيات وتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews لتحليل البيانات، وذلك باستخدام أسلوب مصفوفة البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data Analysis)، حيث تمتاز هذه الطريقة بأنها تأخذ بعين الاعتبار: الاختلافات الفردية، وتنوع البيانات، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعددًا كبيراً من درجات الحرية، والتخفيف من مشكلة الارتباط الذاتي التي تواجه السلاسل الزمنية، كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000). وبعد إجراء التحليل الإحصائي نحصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) نتائج اختبار الفرضيات

Dependent Variable: YP				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2012:Q1- 2018:Q3				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations: 270				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.05096	0.20684	-0.24636	0.8056
CD	0.167268	0.202092	0.827687	0.4086
SD	0.178795	0.211153	0.846754	0.3979
TD	0.181276	0.202421	0.89554	0.3713
LOGSIZE	-0.00561	0.002848	-1.97091	0.0498
R-squared	0.260045	Mean dependent var		0.024085
Adjusted R-squared	0.22247	S.D. dependent var		0.016774
S.E. of regression	0.014791	Akaike info criterion		-5.53916
Sum squared resid	0.056005	Schwarz criterion		-5.35257
Log likelihood	761.786	Hannan-Quinn criter.		-5.46423
F-statistic	6.92055	Durbin-Watson stat		1.953413
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (2) تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

– الفرضية الأولى: يؤثر الوزن النسبي للودائع الجارية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يشير الجدول رقم (2) إلى عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع الجارية (CD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار  $\beta$  للودائع الجارية (0.167268) عند مستوى معنوية ( $0.05 < 0.4086$  و  $0.10$ )، وبناء عليه نرفض الفرضية الأولى التي تنص على وجود أثر للوزن النسبي للودائع الجارية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمصرفية التي تشير إلى أن الودائع الجارية أقل استقراراً، وتكاليف إدارتها مرتفعة، وتتطلب من المصارف الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب المفاجئة من قبل المودعين، كما دفعت الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية والعقوبات الاقتصادية على القطاع المالي والمصرفي إلى قيام المودعين بإيداع أموالهم ومدخراتهم بصورة ودائع جارية خوفاً من أية ظروف طارئة قد تتعرض لها المصارف بحيث يمكن للمودعين سحب مدخراتهم بصورة سريعة، وقد بلغت حصة الودائع الجارية من إجمالي الودائع بالمتوسط (40%) خلال فترة الدراسة، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة وعدم قدرتها على توظيف هذه الودائع بصورة قروض أو تسهيلات ائتمانية وحرمانها من جزء كبير من العوائد.

– الفرضية الثانية: يؤثر الوزن النسبي لودائع التوفير في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يظهر الجدول رقم (2) عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي لودائع التوفير (SD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار  $\beta$  لودائع التوفير (0.178795) عند مستوى معنوية ( $0.05 < 0.3979$  و  $0.10$ )، فإن أي زيادة في ودائع التوفير لن تسهم في زيادة عائد محفظة القروض، وبناء عليه نرفض الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر للوزن النسبي لودائع التوفير في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وعلى الرغم من درجة استقرار ودائع التوفير بالمقارنة مع الودائع الجارية، فقد سمحت طبيعة هذه الودائع والأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة في قيام المودعين بعمليات السحب والإيداع في مثل هذا النوع من الودائع، إلا أن حصتها من إجمالي الودائع المصرفية لم تتجاوز بالمتوسط (4%) خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم تتمكن المصارف من الاعتماد على ودائع التوفير في منح القروض المطلوبة وتحقيق العوائد المرجوة.

– الفرضية الثالثة: يؤثر الوزن النسبي للودائع الآجلة في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يلاحظ من الجدول رقم (2) عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع الآجلة (TD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار  $\beta$  للودائع الآجلة (0.181276) عند مستوى معنوية ( $0.05 < 0.3713$  و  $0.10$ )، وبالتالي فإن أي زيادة في الودائع الآجلة لن يسهم في زيادة عائد محفظة القروض، وبناء عليه نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر للوزن النسبي للودائع الآجلة في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

بلغ متوسط حصة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفية خلال فترة الدراسة بالمتوسط (56%)، وعلى الرغم من درجة استقرارها بالمقارنة مع الودائع الجارية وودائع التوفير واعتماد المصارف بصورة رئيسية على هذا النوع من الودائع في

عمليات الإقراض، فقد تراجعت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الخاصة نتيجة الأحداث التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة من أعمال سرقة وتخريب وخروج العديد من المشاريع الممولة من قبل هذه المصارف عن الخدمة وعدم قدرة العملاء على تسديد أقساط القروض والفوائد المترتبة عليهم وبالتالي زيادة القروض المتعثرة (القروض غير المنتجة)، إضافةً إلى عدم توفر الضمانات الكافية لمنح القروض الجديدة وزيادة حدة تقلبات سعر الصرف وغياب الرؤية الواضحة للعديد من المشاريع التي تتقدم بطلبات التمويل خلال الفترة المدروسة، كل ذلك دفع بالمصارف التجارية الخاصة عينة البحث إلى التريث أو التخفيف من عمليات منح القروض بصورة كبيرة، وانعكاس ذلك بصورة سلبية على عائد المحفظة.

### كما يظهر الجدول رقم (2) النتائج الآتية:

- وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لحجم المصرف والمعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار  $\beta$  لحجم المصارف بلغ (-0.00561) عند مستوى معنوية (0.0498 > 0.05)، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم المصارف التجارية الخاصة بنسبة 5% انخفض معدل العائد على محفظة القروض المصرفية بنسبة 0.0561%، ويمكن تفسير هذه النتيجة؛ بأن إجمالي الأصول الذي يعبر عن حجم المصارف عينة البحث يضم في بنوده نسبة كبيرة من العناصر التي تتصف بالسيولة العالية (النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي، أرصدة وودائع لدى المصارف وغيرها من العناصر) وهذا يتعارض مع هدف الربحية وانخفاض نسبة توظيف الأصول الأمر الذي أدى إلى انخفاض عائد محفظة القروض نتيجة زيادة حجم المصرف.
- بلغ معامل التحديد ما نسبته 22.24% مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة (الوزن النسبي لكل من الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة وحجم المصرف كمتغير ضابط) تفسر ما نسبته 22.24% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على محفظة القروض) بالاعتماد على معامل الانحدار، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً في تفسير المتغير التابع.
- تشير نتيجة الاختبار الكلي في اختبار F (اختبار معنوية الانحدار بالكامل) إلى أن النموذج ككل معنوي، حيث أن قيمة F المحسوبة بلغت (6.92) وقيمتها الاحتمالية بلغت (0.000).
- بلغ معدل الاختبار التشخيصي (Durbin - Watson stat) ما قيمته (1.95) وهي نتيجة ضمن المجال الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

### 13- النتائج والمناقشة:

خلص البحث إلى نتائج عدة، يمكن ذكرها وفق الآتي:

- (1) أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع الجارية (CD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتقاطع هذه النتيجة مع دراسة (اللامي، 2016) التي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين حسابات الودائع الجارية وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.
- (2) أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع التوفير (SD) والودائع الآجلة (TD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كريم المعايطه، 2018) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية بين ودائع التوفير والودائع الآجلة، وأداء المصارف التجارية الأردنية ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية، كما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (اللامي،

(2016) التي أشارت إلى وجود علاقة بين ودائع التوفير والودائع الآجلة وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

(3) أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي سلبي لحجم المصرف في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتعارض هذه النتيجة مع النتائج التي خلصت لها دراسة (كريم المعاينة، 2018) إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، ودراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في عائد محفظة القروض.

(4) أظهر البحث أن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تعاني من تخمة في الودائع وارتفاع في نسبة السيولة المصرفية في ظل غياب القنوات التسليفية، وبالتالي ارتفاع في تكاليف الفوائد على الودائع وانخفاض حصيلة الفوائد على القروض المصرفية وفقدانها لجزء كبير من الأرباح.

(5) أظهر البحث أن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا تعتمد على توظيف الودائع في مجال القروض خلال فترة الدراسة، حيث تشير القوائم المالية المنشورة إلى تحقيق هذه المصارف للأرباح من العناصر غير المباشرة كالبنود خارج الميزانية العمومية (Off- Balance Sheet) مثل الاعتمادات المستندية، والكفالات، والضمانات وغيرها من العناصر الأخرى.

#### 14- التوصيات والمقترحات:

(1) ضرورة أن تقوم المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالتخفيف من استقطاب الودائع المصرفية في المرحلة الأولى، والبحث عن قنوات تسليفية تتصف بالتنوع الجيدة، والعمل على خلق قروض أو منتجات مصرفية تتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية.

(2) ضرورة أن تقوم الجهات الحكومية والسلطة النقدية في سورية في ظل مرحلة إعادة الاعمار بخلق البيئة الملائمة لتشجيع المصارف على عمليات الإقراض وتوظيف السيولة الفائضة لديها.

(3) تفعيل عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض المصرفية التي تم إحداثها مؤخراً في سورية، بما يسمح بتوفير الضمانات الكافية والضرورية لقيام المصارف بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

## 15- قائمة المراجع والمصادر

### 15-1- المراجع العربية:

- 1- الحسيني، همام عبد الوهاب (2010)، أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.
- 2- الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، ص 147-168.
- 3- الشمري، صادق راشد (2014)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- المدهون، خالد محمد (2013)، نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 5، ص 148-176.
- 5- المصري، ميسون عبد الوهاب (2017)، الحماية القانونية للودائع المصرفية في سورية وأنظمة ضمان الودائع، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 42، ص 51-87.
- 6- المعايطة، وسام عبد الحميد كريم (2018)، أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016)، مجلة جامعة الحسين بن طلال، المجلد 4، العدد 1، الأردن، ص 11.
- 7- اللامي، علي حسين نوري (2016)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف: بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، ص 361-376.
- 8- حسين، وفاء جثير مزعل (2017)، البيئة الخارجية وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين والراشدين، مجلة جامعة ذي قار، العراق، المجلد: 12، العدد: 3، ص 142-157.
- 9- رزق، عادل (2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، منشورات اتحاد المصارف العربية، المجلد 1، ط 1، بيروت، لبنان.
- 10- سعيد، عبد السلام لفته (2006) تحليل الودائع المصرفية: نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 11، العراق، ص 306-354.
- 11- سمحان، حسين (2000)، العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة، ط 1، مطابع الشمس، عمان، الأردن.
- 12- عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر.
- 13- فوستر، جورج (2003)، تحليل القوائم المالية، تعريب: كاجيجي، خالد علي أحمد؛ ولد محمد فال، ابراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

### 15-2- المراجع الأجنبية:

- 1- Baltagi, B.H.(2000). **Econometric Analysis Of Panel Data**. 2<sup>nd</sup> Edition, Johan Wiley & Sons, New York, USA.
- 2- David, Csongor. Dionne, Curtis. (2005), **Banks Loan Portfolio Diversification**, Master's Thesis, School of Economics and Law, University of Gothenburg.

- 3- Guill, G,(2007), "**Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions– Current Status and Challenges**"– Study Group on Credit Portfolio Management, The RMA journal, pp. 01–44.
- 4- Gunasekara, H. U., Kumari, P., (2018), "**Factors Affecting for Deposit Mobilization in Sri Lanka**", International Review of Management and Marketing, Vol. 8:(5). pp. 30–42.
- 5- Ilamoya, S, L., Omar, N., (2018), "**Effects of Bank Deposit Costs on Financial Performance of Commercial Banks in Mombasa County**", international journal of academics & research – ijarke, Vol. 1:(1). pp. 38–43.
- 6- Jerop,Toroitich, (2017), "**Credit Risk Management and Performance of Loan Portfolios among SACCOs in Kisumu County**", Kenya, The International Journal Of Business & Management, Vol. 5:(11), pp. 441–448.
- 7- Mwangi, Mirie (2018), "**The Effect of Size on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**", European Scientific Journal, Vol. 14:(7), pp. 373– 385.
- 8- Rahman..M. M; Hamid. Md. K.; Mannan Khan, Md. Abdul (2015), Article: "**Determinants of Bank profitability**": Empirical Evidence from Bangladesh, International Journal of Business and Management; Vol. 10:(8), pp. 135– 149.
- 9- Schildbach Jan (2017), "**Large or small? How to measure bank size**", Deutsche Bank Research, Frankfurt, Germany.
- 10- Velnampy, T., (2012), "**Portfolio structure & Performance**": A study on Selected Financial Organization in Sri Lanka: <https://www.researchgate.net/publication/234690319>.